الاجراءات هي لمصلحتهم في النهاية .
تحاول الحكومة الاسرائيلية تحريك المدخرات الاسرائيلية صوب القطاعات الانتاجية عن طريق خلق حوافز معينة لتوظيفها في هذه المجالات خصوصا وان القطاع العام لم يعد قادرا منذ عام ١٩٦٧ على خلق مدخرات ذات قيمة. ازاء هذا الوضع اعتمدت الحكومة سياسة استثمارية تهدف الى تشجيع تدفق رؤوس الاموال اليهودية من الخارج حتى لا تتأثر عملية النمو الاقتصادي نتيجة لتعثر القطاع العام .
ان الصورة التي يرسمها المؤلف لمستقبل الاقتصاد الاسرائيلي ، حتى في حالة حدوث خطأ ثانوي في التقدير ، تؤكد ما سبق واكدناه اكثر من مرة بأن اسرائيل كانت ولا تزال وستبقى قادرة على ايجاد مصادر تمويل واستثمار كافية لدفع عجلة النمو الى الامام وان اي ضربة توجه الى هيكل هذا الاقتصاد يجب ان تأتي من الخارج والا فان الانتظار لحين حدوث انهيار داخلي لن يأتي بأي مردود عملي .

ي. ش.

مؤلفات الدكتور يوسف شبل

الصادرة عن مركز الابحاث في م. ت. ف.

السعر ل.ل.

— السياسة المالية في اسرائيل (بالعربية)	٢
— تجارة اسرائيل الخارجية (بالعربية)	٢
— اعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي (بالعربية)	٢
— مقالات في الاقتصاد الاسرائيلي (بالانجليزية)	٨